التركيب اللغوي في مقاربة علماء البلاغة القدماء على ضوء الدرس اللساني

La structure syntaxique dans l'approche des anciens rhétoriciens à la lumière de la linguistique

سنغري إدريس

الجامعة الإسلامية بالنيجر في اللغويات

Sangdis2020@gmail.com

SANGARE IDRISSA

Enseignant chercheur en linguistique arabe à l'université islamique

تاريخ الاستلام: 15 / 10/ 2019 تاريخ القبـول: 15 /12/ 2019

ملخّص

هذه المقالة هي دراسة موجزة عن التركيب اللغوي من منظور بلاغي لساني، إذ تتناول بنيات التركيب اللغوي في مقاربة علماء البلاغة المتقدمين على ضوء اللسانيات، ويسلط الضوء على الخصائص البنيوية للتركيب من الناحية اللغوية عير الدراسات البلاغية القديمة، وقد تمحورت الدراسة حول مفهوم التركيب في مفهوم اللغويين وفي دراسات البلاغيين ، وبعد ذلك عرّج على دراسات علماء البلاغة للتركيب تحت مفاهيم متعددة وأشكال مختلفة، ثم اختتمت المقالة بتقديم صور وأنماط تركيبية مختلفة درست في مقاربة علماء البلاغة وتتلخص في التقديم والتأخير والحذف والاختصار والزيادة والوصل والفصل، هذه الصور التي يمكن اندراجها ضمن موضوعات اللسانيات النصية كما يمكن تناولها في اللسانيات التداولية..

الكلمات المفتاحية: التركيب اللغوي – البلاغيون العربية – اللسانيات – العدول – المظاهر التركيبية.

Résume

Cet article est une brève étude sur le syntaxe linguistique d'un point de vu rhétorique et linguistique, en effet il étudie la structure syntaxique dans l'approche des anciens rhétoriciens mais aussi à la lumière de la linguistique, en se focalisant sur les caractéristiques structurales de la syntaxe se basant sur des études rhétoriques anciennes. Cette étude se consacre sur le concept de la syntaxe selon les linguistes et les rhétoriciens, elle a abordé les essais des rhétoriciens dans le domaine syntaxique sous plusieurs concepts et diverses formes, en fin l'article est conclu par la présentation de plusieurs modèles syntaxiques qui ont été abordé par les anciens rhétoriciens qui se résument aux choses suivantes: l'antéposition et la postposition, l'élision et l'abrégement, l'augmentation ainsi que la liaison et dissociation, ces modèles rhétoriques peuvent être insérés dans la linguistique textuelle ou la linguistique pragmatique

Mots clés : Structure linguistique - rhétorique arabe - linguistique - régression - aspects structuraux.

مقدمة

الحمد الذي علم بالقلم، خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على معلم الإنسانية أفصح العرب قاطبة، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين، وسلم تسليما كثيرا، أما بعد/

فهذه دراسة موجزة عن التركيب اللغوي من منظور البلاغيين القدماء على ضوء علم اللسان الحديث، فهو يهتم بمعرفة خصائص البنية التركيبية من الناحية اللغوية عير الدراسات البلاغية القديمة، حيث تتمحور الدراسة في كيفية تناول البلاغيين للتركيب اللغوي وخصائصه وقيمه ومظاهره البلاغية، وتنطلق الدراسة من نظرة المحدثين إلى الدرس البلاغي القديم لقراءته قراءة لسانية علمية والوقوف على خصائصه اللغوية وآلياته تحليلية، فهي أذن دراسة بلاغية قديمة متجددة.

وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور:

المحور الأول: تعريف التركيب في اللغة والاصطلاح

مصطلح التركيب اللغوي يعني على العموم الضم والتأليف، ففي الصحاح: التركيب من ركّبه تركيبا إذا وضع بعضه على بعض[1]. وفي اللسان: تراكب السحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض[2]، في المعجم الوسيط: التركيب من ركب يركب تركيبا وهو «تأليف الشيء من مكوناته البسيطة»[3]، يستخدم مصطلح التركيب في اللغة العربية عند النحويين للدلالة على التركيب المزجي والإضافي والإسنادي، والمركب الإسنادي هو الذي يتأسس على علاقة إسنادية بين نواة المركب القابلة للتعريف بأل أو بالإضافة وتسمى المسند إليه وبين المسند، وهو ما يخضع لتعريف المركب الإسنادي اللغوي، الذي يكون كذلك بسيطا ومعقدا. يتسم المركب الإسنادي إذاً بعلاقة ارتباط محكمة بين عنصريه ما يعنى أنه يفيد إفادة تامة، مقتربا في ذلك من معنى الجملة النحوية.

لم يتطرق اللغويون العرب قديما إلى تعريف التركيب اصطلاحيا، وقد ورد في دراساتهم بدلا منه مصطلح «التأليف»، والفرق بينه وبين التركيب هو أن الأخير فقد مجرد ضم كلمة إلى أخرى فأكثر، مثل التركيب المزجي والإضافي في قولهم: بعلبك، وحضرموت، وغلام زيد، والفرق بينما أنه يشترط في التأليف وقوع الألفة بين الجزأين، فهو بهذا المفهوم أخص من مفهوم التركيب[4]، وربما يكون هذا المفهوم الأخير أقرب إلى مفهوم "النظم" الذي قال به عبد القاهر الجرجاني كما سيتم تناوله لاحقا.

والتركيب في تعريف اللسانيين هو مجموعة من الكلمات «تقيم فيما بينها، بفضل تسلسلها، علاقات مؤسسة على الطبيعة الخطية للسان التي يقصي إمكانية النطق بعنصرين في نفس الآن، وترتب هذه العناصر الواحد تلو الآخر على مستوى السلسلة الكلامية» [5]، ومن المفيد التذكير بمحوري العلاقات الاستبدالية والعلاقات التوزيعية التي تشير إلى قيمة الاستبدال بين الكلمات المتقاربة في المعنى والتي يمكن تقوم بعضها مقام بعض داخل السلسلة الكلامية، ويمكن الإشارة إلى دور العلاقة التوزيعية في التراكيب حيث يراعي مقتضيات النحو والدلالة في ترتيب عناصر التركيب، وهو ما يفسره الجرجاني بالنظم حيث يقول: «واعلمْ أنْ ليسَ النظُم إلا أن تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النّحو وتعملَ على قوانينهِ

وأُصولِه وتعرفَ مناهجَهُ التي نُهِجَتْ فلا تزيغُ عنها وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك فلا تُخلَّ بشيءٍ منها، وذلك أنَّا لا نعلمُ شيئاً يبتغِيه النّاظمُ بنظمِه غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلَّ بابٍ وفُروقه»[6]، والنظم تأليف يقتضي مراعاة قوانين النحو والمعنى.

يتوصل البحث من خلال هذه النقاط أن مفهوم التركيب عند اللغويين والبلاغيين متقارب، فهو يعني في اللغة مجرد ضم الأشياء المختلفة سواء ائتلفت أو لم تأتلف، أما التركيب في الدراسات البلاغة فهو تأليف العناصر اللغوية بمقتضى المعاني النحوية.

المحور الثاني: عناية علماء البلاغة العربية بالتراكيب

ولقد وجه علماء البلاغة اهتمامهم الكبير إلى دراسة التركيب، حيث نعتوه مرة بـ«التأليف» وثانية بـ«النظم» وثالثة بـ«الجملة» أو «الكلام»، وهذا التعدد في الإشارة إلى مدلول واحد دليل على أهمية المشار إليه وثرائه وخصوبته، وقد انطلقت هذه العناية من أبي عبيدة في كتابه «مجاز القرآن» حيث وضح فيه أن كتاب الله الكريم أنزل بلسان العر ب وسار على سننهم في الكلام مما جعلهم يدركون معانيه مباشرة بحيث لم يكونوا بحاجة إلى سؤال الرسول عن فهمها «وعما فيه ومما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص»[7]، ولما اتسعت دائرة الدولة السياسية وتعددت المعتنقون بالإسلام، والمتكلمون بالعربية من الأمم والأجناس المختلفة، أصبحت الحاجة ملحّة إلى فهم مظاهر لغوية تقف عائقا أمام هذا المعتنق الجديد لفهم معاني القرآن، ومن بين هذه المظاهر الحذف والتضمين والمجاز وغيره، وقد مثل «مجاز القرآن» بداية الاهتمام بأساليب كلام العرب بما فيها بناء التركيب، وهو مصنف لغوي تطبيقي ركز فيه المؤلف على النص القرآني لغرض بيان ما يعتريه من الوجوه لأساليب العرب في كلامهم التي قد تخالف مقاييس اللغويين.

وبعد مجاز القرآن توجه اللغويون والبلاغيون إلى دراسة التركيب من أوجه مختلفة لأغراض متعددة، وممن عني ببناء التركيب الجاحظ الذي بيّن أن المعاني مطروحة في الطرقات يعرفها يتساوى في معرفتها العرب والعجم، وإنما تكمن الميزة في حسن صياغة الألفاظ والعبارة، وألف الجاحظ كتابه «نظم القرآن» بناء على طلب الفتح بن خاقان[8] الذي كان يريد كتابا في الاحتجاج لخلق القرآن، ويعتبر هذا المصنف من طلائع كتب إعجاز القرآن كما أكّد ذلك الزمخشري، وفيه يقول الرافعي مبينا سبب تأليفه: «فلما فشت مقالة بعض المعتزلة بان فصاحة القرآن غير معجزة ، وخيف أن يلتبس ذلك على العامة بالتقليد والعادة ، وعلى الحشوية من أهل الكلام الذين لا رسوخ لهم في اللغة ...مسّت الحاجة إلى بسط القول في فنون من فصاحته ونظمه ووجه تأليف الكلام فيه، فصنف أديبنا الجاحظ المتوفى سنة 255هـ ، كتابه «نظم القرآن»، وهو أول كتاب أفرد لبعض الأقوال في الإعجاز»[9].

ولا شك في أن الجاحظ قد شق طريقا –وإن كان صعبا –في معرفة البيان العربي مما جعل كثيرا من الدارسين اللغويين والبلاغيين ينسجون على منواله ويتبعون منهجه البلاغي وتوّجت هذه الجهود المتوالية فيما بعد بنظريّة لعبد القاهر الجرجاني.

ورغم تأثر الجرجاني بالجاحظ في فكرة النظم بصفة عامة فإن النظم عند الجاحظ لفظي يركز على حسن الصياغة وكمال نظم التراكيب، ودقة تأليف اللفظ وجمال نسجه، وشغفه بجودة اللفظ وحسنه يتمثل «في إقامة الوزن وتخير اللفظ،

وسهولة المخرج، وكثرة الماء وفى صحة الطبع وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»[10]، وعلى الرغم من إشاراته الكثيرة والمتكررة من خلال كتابيه: «البيان» و«الحيوان» فإنّه لم يوضح بشكل جلي معالم صورة النظم وخطوطه العريضة التي تنير الطريق للبلاغيين من بعده[11].

وإذا كان الجاحظ قد ذهب في نظريّته لتبرير مذهبه الاعتزالي، والدفاع عن اعتقاده العقلي، فإن ابن قتيبة – وهو سني المذهب والاعتقاد – قد تأثر به في فكرة «النظم»، وذلك في كتابه: (تأويل مشكل القرآن)، وفكرة النظم في مقاربة هذا الأخير تنحو منحى لغويا استهلها بوصف رائع لكتاب الله عز وجل، وصرّح فيه أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه، وإنه بمعنى سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق، ويتمثل النظم عنده في حسن النغم، ودقة التوقع الداخلي، ويرى أن الميزة في القرآن وفضله يتمثل في بديع نظمه وهو لا يدركه إلا من عرف لغة العرب وتعرف على أساليبهم في الكلام[12].

وفكرة نظم القرآن عند ابن قتيبة هي البلاغة، فهو يفصّل القول في فنون البلاغة المختلفة من خلال تطبيقاته على الآيات القرآنية؛ ليقف على دليل إعجاز النص القرآني ويرد به على الملحدين، مثلما صنع في باب الحذف والإضمار، وقد تناول قضايا أخرى تتعلق بضبط النص القرآني وانسجامه من حيث اختلاف القراءات والإعراب، كما تطرق إلى دراسة قضية المتشابه الذي تفرعت عنه أمور تتعلق بالتركيب ومفهوم النظم من ذلك المجاز والاستعارة والحذف والتكرار[13].

إن طرق معرفة أوجه الإعجاز في نظم القرآن اختلفت وتعددت عند كلّ من الجاحظ وابن قتيبة تبعا لاختلاف الخلفيات الثقافية والأيديولوجية لكل واحد، فالجاحظ يعتقد أن معرفة أوجه الإعجاز تتطلب قوة عقلية تتدبر في أوجه البيان القرآني من خلال ما احتواه من الأدلة والبراهين التي تدل على تفرده الإعجازي، بينما يري ابن قتيبة أن تلمس مواطن الإعجاز يمكن الوصول إليه من خلال تتبع واستقراء سنن كلام العرب التي احتوت نماذج من مظاهر الأسلوب القرآني رغم تفوق هذا الأخير.

وذهب كل من الخطابي والرماني والباقلاني إلى التأكيد أن الإعجاز تكمن في بنية النص القرآني من حيث حسن تأليفه بداعة نظمه، ويرى الخطابي أن «عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات وهو وضع كلّ نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخصّ الأشكل به»، فيؤكد بذلك قيمة محوري الاختيار والتوزيع، بينما ينصّ الباقلاني على محايثة الإعجاز في بينة تركيب النص القرآني، وإلى ذلك يشير بقوله: «ليس الإعجاز في نفس الحروف وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها»، ثم يوضح طبيعة هذا النظم في قوله: «وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومترتبة في الوجود، وليس لها نظم سواها»، وهذه الأقوال تدل بوضوح على وعي هؤلاء العلماء بقيمة بينة التركيب في الدرس البلاغي.

وأما أبو هلال العسكري فقد عني بالنظم حينما ميز بين الفصاحة والبلاغة ووضح أنه «وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحا بليغا إذا كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك غير مستكره فج ولا متكلف وخم»[14]، وتتحقق هذه الأوصاف في مستوى التركيب الذي يتمتع بحسن اختيار الألفاظ ووضعها في مواضعها المناسبة،

ونعت العسكري نمط هذا التركيب بـ«حسن النظم وجودة الرصف والسبك»، ويوضح أن أجناس الكلام المتمثل في (الرسائل والخطب والشعر) جميعها «تحتاج إلى حسن التأليف، وجودة التركيب، وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحا وشرحا، ومع سوء التأليف ورداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية، فإذا كان المعنى سبيا ورصف الكلام رديا، لم يوجد له قبول ولم تظهر عليه طلاوة، وإذا كان المعنى وسطا ورصف الكلام جيدا، كان أحسن موقعا وأطيب مستمعا، فهو بمنزلة العقد إذا جعل كل خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعا في المرأى، وإن لم يكن مرتفعا جليلا، وإن اختل نظمه فضمت الحبة منه إلى ما لا يليق بها اقتحمته العين، وإن كان فائقا ثمينا، وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكن في أماكنها ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة»[15]فهذه المقابلة مع كونها منطقية توضح قيمة نظام التركيب ودوره في توليد المعنى.

وقد وصلت فكرة النظم ذروتها، وبلغ اعتماد معاني النحو قمّته في الدرس البلاغي بجهود عبد القاهر الجرجاني الذي أعطاها دفعة قويّة، وذلك لمـّا وضع كتاب «دلائل الإعجاز»، لدراسة البناء التركيبي للنص القرآني الذي يعتقد جزما أن قيمة الإعجاز تكمن في نظامه التركيبي، وفي ذلك يقول: «فإذا ثبتَ الآن أنْ لا شَكَّ ولا مِرْيَةَ في أنْ ليس النظمُ شيئاً غيرَ توخّي معاني النحو وأحكامه فيما يبنَ معاني الكلم، ثبتَ من ذلك أنَّ طالبَ دليلِ الإعجازِ مِنْ نَظْمِ القرآنِ إذا هو لم يطلبه في معاني النحوِ وأحكامِه ووجوهِه وفروقِه ولم يَعْلمْ أنها معدِنُه ومعانه وموضعه ومكانُه وأنه لا مُستنبَط له سِواها وأنْ لا وجهَ لطلبهِ فيما عداها غارٌ نفسَه بالكاذب من الطَمَع ومُسْلمٌ لها إلى الخُدَع»[16] ، فالجرجاني بهذا التقرير يثبت أهمية النظم وكونه يمثل معاني النحو وسرّا الإعجاز في القرآن الكريم، وتتمثل القيم التركيبية لبلاغة عبد القاهر في الاستعارة والمجاز والحذف والتقديم والتأخير والوصل والفصل وغيرها من الخصائص التركيبية,

وإذا كان عبد القاهر قد انطلق في دراسته للقيم التركيبية من بعد لغوي أدبيّ، فإن السكاكي، وهو يشكل منعطفا جديدا لهذا العلم، يتجه في دراسته نحو التراكيب ومظاهرها من منظور منطقي دلالي، يبين ذلك بقوله: «أن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق»[17]، فالمنطقة التي يحتلها علم المعاني بين المنطق والنحو هي المنطقة التي لم يستطع النحاة والمناطقة الأوائل التفاوض الإيجابي حولها، إذ أصرت كل فئة بشأنها على منطق: كلّ شيء أو لا شيء»[18]، وقد تناول السكاكي طرفي الإسناد وما يعتريهما من أحوال، كالتنكير والتعريف والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، وقصر أحدهما على الآخر، وتعرض كذلك لظاهرتي الإطناب والإيجاز ، وظاهرتي الوصل والفصل، وغيرها من موضوعات علم التراكيب .

وقد اعتمد كل من ابن الأثير والعلوي على مقاربة السكاكي في دراسة وتعويله فيها على النزعة المنطقية، أما ابن الأثير فقد توسم في بلاغته وضع خطوط عريضة للإنشاء تتمثل في اختيار النماذج الفريدة من الألفاظ والمعاني من كلام العرب، فتناول بموجب ذلك مسائل بلاغية متعددة في المستوى التركيبي، وفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من ناحية وظيفتيهما الدلالية، فمثلا قولك: قام زيد، وإن زيدا قائم، فالأول يعني الإخبار عن زيد بالقيام، والثاني معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضا، إلاّ أنّ فيه زيادة على الأول، وهي توكيد[19].

وقد تعرض ابن الأثير لمظاهر تركيبية كثيرة تمثلت في التقديم والتأخير، الإيجاز والتوسيع والحذف والزيادة، فحلل أسرارها البلاغية، واستخرج قيمها الدلالية، ويرى أن «مدار النظر في هذا النوع إنما يختص بالمعاني، فربّ لفظ قليل يدل معنى كثير، ورب لفظ كثير يدل على معنى قليل»[20].

وأما العلوي فلم يكن بأقل اهتماما من ابن الأثير في دراسة التركيب إذ تعرض للموضوعات السابقة وركزت دراسته على «أحوال الفصل والوصل» ويرى أنّه «دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد غزير الأسرار، ولقد سئل بعض البلغاء عن ماهية البلاغة فحدّها بمعرفة الفصل والوصل، وجعل ما سواه تبعا له ومفتقرا إليه»[21].

المحور الثالث: مظاهر التركيب اللغوي في البلاغة العربية

إذا كان كل من النحوي والبلاغي تجمعهما دراسة التركيب في مسألة الرتبة من تقديم وتأخير، ومعرفة صور التجاور، فإن دارس البلاغة يركز اهتمامه على قيم العدول، بقصد بذلك «العدول التركيبي» الذي يعني الخروج عن النسق المألوف في الجملة النواة الأصلية، سواء بحذف أم بخلخلة تركيب أم بإدخال أشكال وصور من الزيادات وغير ذلك، والتركيب بهذا المفهوم ذو مستويات في «العدول»، وكلها بليغة سواء أكان في مستوى تقريري عادي أم كان في مستوى أدبي رفيع، إذ يلجأ المتكلم إلى اختيار مستوى معين بناء على الحاجة والظرف الكلامي، فينتقى الخصائص البلاغية والكيفيات التي تحقق له غرضه من عملية التواصل والإقناع أو التأثير.

وإن تكاتف عناصر النظام اللغوي وتضافرها يجعل الانتقال بين المستويات اللغوية، والوقوف على خصائص كلّ مستوى وحدوده عملية معقدة، فيوجد تفاعل بين المعنى والبنية النحويّة «والوجوه البلاغية ذاتها مراتب يخدم بعضها بعضا، ويبدو ذلك جليا في توظيف البعض على الكلّ»[22].

وتوجد في مجال التغييرات البلاغية الأشكال التي تقوم في بنية الجملة من ناحية انتظامها داخل سياق معين، وتدخل ضمن هذه الأشكال من البلاغة العربية موضوعات علم المعاني المتصلة بالإسناد ومتعلقاته، مثل الإثبات والنفي، والتقديم والتأخير، والاختصار والزيادة، والذكر والإضمار، والقصر، والفصل والوصل، وغيرها مما يتعلق بتراتب الوحدات التي يتألف منها النصّ بالنظر إلى صيغه وأنماطه[23]، وفيما يتم سرد وتحليل بعض المظاهر التركيبية التي حظيت بعناية البلاغيين على مختلف اتجاهاتهم:

أولا–التقديم والتأخير:

إن ظاهرة التقديم والتأخير تدخل ضمن التحويل، إذ أنها تتعلق بالرتبة التي تعني أن النحاة وضعوا للكلام نظاما بعض عناصره مقدم على بعض في الترتيب فتأخير ما حقه التقديم يعدّ تحويلا وعدولا وخروجا عن الأصل، ويرى عبد القاهر الجرجاني أن التقديم والتأخير «باب كثير الفوائد واسع التصرف جم المحاسن بعيد الغاية»[24]، إن يكون في الكلام لعلل لغوية تقتضيها ترتيب المعاني، لأن التقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام والعناية فحسب، بل يأتيان لتحرير المعاني وضبطها[25]، ويري الجرجاني أن هذه الظاهرة تأتي لمعنيين أحدهما الاختصاص، وذلك بأن تجعله لفاعله دون غيره وتزعم

أنه يختصّ به دون غيره، والآخر يدل على التوكيد والتحقيق على السامع بأنك قد فعلت فتمنعه من الشكّ والإنكار أو يظن بك الغلط[26].

ويري السكاكي أن تقديم المسند إليه يقع لاعتبارات مختلفة من ذلك كونه هو الأصل وليس هناك مقتضى للعدول عنه، أو كونه وقع اسم استفهام كقولك :أيهم منطلق، أو ضمير شأن ومعروف أن له الصدارة كقولك :هو زيد[27].

لكن قد يتأخر المسند عن المسند إليه لأغراض معينة منها: القصر، أي قصر المسند إليه على المسند، وذلك لغرض التعيين، أو يكون لغرض التخصيص، في مثل قوله تعالى:﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[28]، أي أن يوسف مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية[29].

وقد ذهب ابن الأثير إلى تأكيد المعنى نفسه في التقديم والتأخير، فيرى أنه «باب طويل وعريض، يشتمل على أسرار دقيقة، ويصنفه في ضربين:

أحدهما: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، فأي تقديم لما حقه التأخير يؤدي إلى تغير المعنى، والآخر يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب ذلك، ولو أخر لتغير المعنى[30].

وأخيرا يقوم مبحث التقديم والتأخير على تجاوز رتبة البنية الأصلية ومخالفتها وهو ما يفهم من تصريح للزمخشري بأنّه إنما يقال بالتقديم والتأخير للمزال عن موضعه، للقار في مكانه[31].

ثانيا–الاختصار والزيادة:

وهما صورتان محولتان من التركيب وقد تنبيه إليهما اللغويون منذ القديم، وقد ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» باب «الاختصار والحذف» وباب «تكرار الكلام والزيادة فيه» ما يؤكد على اهتمامه بالموضوع، وعرف البلاغيون الإيجاز بأنه «أداء المقصود من الكلام بأقل عبارات متعارف الأوساط»، كما عرفوا الإطناب أداء المقصود «بأكثر من عباراته، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى الجمل».

وقد وصف عبد القاهر الجرجاني باب الحذف بأنّه «باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد من الإفادة»[32]، وإذا كان الجرجاني قد ذكر لطف مواطن الحذف في الكلام العربي وربط مواردها بالبلاغة والجمال اللغوي والدلالي، فإن الأثير قد تناول الموضوع نفسه فبين أن حذف زيادات يعدّ نوعا شريفا من الكلام لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة، «والنظر فيه إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ ...، فرب لفظ قليل يدل على معنى كثير، ورب لفظ كثير يدل على معني قليل»[33]، فهو يؤكد بذلك قيمة الحذف ويبين أنه ضرورة يقتضيها سياق الكلام.

وعند تتبع مواطن الحذف في الأساليب العربية يتبين أن هذه الظاهرة تتعلق بطرفي الإسناد أو بمتعلقاتهما، «والمحذوف عند البلاغيين قد يكون مسندا أو مسندا إليه أو متعلقا، وجميعها تتضمن العدول، لأنها تسقط من أركان الجملة جزءا من

أصل التركيب»[34]، وقد أشار الجرجاني إلى ما يلاحظ من بلاغة حذف المبتدأ بقوله: «إذا أنتَ مررتَ بموضعِ الحَذْف منها (يقصد الأبيات التي حللها) ثم قلبتَ النَّفسَ عما تَجِدُ وألطفتَ النَّظرَ فيما تحسُّ به. ثم تكلَّفْ أن تَرُدَّ ما حذفَ الشاعرُ وأن تُخرجَه إلى لفظِك وتُوقعَهُ في سَمْعك فإنك تَعْلمُ أن الذي قلتُ كما قلتُ وأنْ رُبَّ حذفٍ هو قِلادةُ الجِيد وقاعدةُ التَّجويد»[35]، ويعلل الإمام الرازي حذف المبتدأ (المسند إليه) في قول الشاعر «فتى غير محجوب الغنى عن صديقه....» الذي ورد عند القاهر الجرجاني[36]، بأن جماله يرجع إلى «أنه بلغ في استحقاق الوصف بما جعل وصفا له، حيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له، سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوى الشاعر على طريق المبالغة»[37]، وما ذكر للمسند إليه من مظاهر الحذف يتحقق كذلك للمسند، إذ يتضح فيه عدول عن أصل التركيب، بحيث يحقق ذلك أغراضا بلاغيا.

وأما حذف متعلقات الإسناد فيتضح في حذف المفعول به الذي وضحه الجرجاني بقوله: «فإنَّ الحاجَةَ إليه أمسُّ وهو بما نحنُ به أخصُّ واللطائفُ كأنها فيه أكثرُ وما يظهرُ بسببهِ مِنَ الحُسْن والرَّوْنَقِ أعجبُ وأظهرُ. وهاهنا أصلٌ يجب ضَبْطُه وهو أنَّ حالَ الفعل معَ المفعول الذي يتعدَّى إليه حالهُ مع الفاعل»[38]، وحذف المفعول يأتي لنكتة بلاغية تتمثل في «توفيرُ العناية على إثباتٍ الفعلِ والدلالةُ على أنَّ القصدَ من ذكرِ الفعل أن تثُبته لفاعله لا أن تُعلِمَ التباسَه بمفعوله»[39]، وهكذا يظهر للبلاغيين أن الحذف عدول من الحاجة الفنية يلجأ إليه لغرض تواصلي.

ثالثا–الإظهار والإضمار:

من مظاهر عدول البنية التركيبية الإظهار في مقام الإضمار، والإضمار في مقام الإظهار، ويتم ذلك عند ما يعطف المظهر على ضميره، فستند في ذلك إلى فائدة يهم ذكرها[40]، وقد قرر الزركشي أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة يذكر لأول مرة، فإن ذكر ثانيا فالأصل فيه أن يذكر مضمرا للاستغناء عنه بالظاهر، لكن قد يخرج عن هذا الأصل لأغراض بلاغية[41]، ومن ذلك الإشعار بكمال العناية بما اسْتُخْدِمَ للدلالة عليه الاسم الظاهر بدل الضمير، من أجل تعظيم شأن الأمر المذكور اسمه، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾[42]، لاحظ في الآية كيف صرح باسم الله عز وجلّ بعد إضماره مع إيقاعه مبتدأ في الآية السابقة ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾[43]، وقد كان القياس أن تقول: كيف يبدئ الله الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة[44]، فيكون الإظهار في موضع الضمير نوعا من العدول أو التحول.

وقد أشار أن الكلام قد يخرج عن مقتضى الأصل فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير، وذلك لكمال العناية بتمييزه، وقد يكون ذلك لغرض التهكم بالسامع والسخرية، وذلك إذا ما كان فاقد البصر أم لا يوجد أصلا مشار إليه، أو كان بليدا يميز بين المحسوس وغيره، أو قصد بذلك ادعاء أن المشار إليه ظهر ظهور المحسوس بالبصر، «ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم من غير جري ذكر لفظا أو قرينة حال: رب رجلا، نعم رجلا زيد، بئس رجلا عمرو، في مكان: رب رجل، نعم الرجل، بئس الرجل، ... أو قولهم: هو زيد عالم، هي هند مليحة، مكان الشأن زيد عالم، والقصة هند مليحة، ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معني، بقي منتظرا العقبى الكلام كيف

تكون، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه»[45]، وقد يوضع المظهر مكان المضمر لغرض تداولي دلالي هو زيادة تمكين، أو إدخال الروعة في ضمير السامع أو للاستعطاف، كقول المستعطف الأسير: أسيرك يتضرع إليك، بدلا من أن يقول: أنا أستعطف أتضرع إليك[46].

رابعا–القصر:

من مظاهر التحويل في التركيب بنية القصر، وتعرف بـ«تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان»[47]، وركنا القصر يتمثلان في المقصور والمقصور عليه، وله شكلان: قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة، ومن صور وأنماطه، النفي والاستثناء، واستعمال (إنّما)، والعطف بـ(لا) و(بل) و(لكن)، وتقديم ما حقه التأخير، وقد أفاض الجرجاني كثيرا عن القصر وصورة وأدواته ووظائفه الدلالية والتداولية، كالإيحاء، والتعريض، والفخر، والادّعاء، وتمكين المعاني في النفس وتقريرها، وفي موضوع (إنما) يري الجرجاني «أن تجيءَ لخبرٍ لا يجهلهُ المخاطَب، ولا يدفَعُ صحَّتَه أو لما ينزَّل هذه المنزلة»[48] ، ومن ذلك قولك هو أخوكَ «إنما هُوَ صاحُبك وأخوك فإنك لا تقولُه لمن يجهلُ ذلك، ويدفُع صحتَه ولكن تقوله لمن يعلَمُه ويُقرُّ به، إلاَّ أنَّك تريدُ تنبيه المخاطب إلى هذا الحق الذي يجبُ عليه من حقِّ الأخِ وحرمة الصاحِب»[49].

وتجدر الإشارة إلى أن (إنما) قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم أنّه معلوم، ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع، كقولك: «إنما مصعب شهاب من الله»، وقوله تعالى:﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾[50]، ودخول (إنما) في الآية يدل على أنهم ادّعوا لأنفسهم الإصلاح وأظهروا أنهم ادعوا ذلك أمرا ظاهر ا معلوما بالبداهة، وهو ما جعل الردّ عليهم استهل بـ(ألا) للتنبيه على تكذيب هذا الادعاء والتأكيد بـ(إن)[51].

ولو تأملت فيما دخله النفي والاستثناء ستجد أنه على الرغم من أنهما يدلان على المعنى وهو القصر يوجد بينهما «وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق، يبين لك أنهما لا يكونان سواء، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما)، و(إلا) يصلح فيه (إنما)» [52]، وبهذا يتبين أن أحدا من الأسلوبين يتضمن من الأسرار والمعاني ما لا يتضمنه الآخر، ونخرج من ذلك كله أنّ أدوات القصر تتنوع في المعاني بحيث تختص كلّ أداة بمعنى لا يوجد في أخرى.

وبين السكاكي مواضع القصر بقوله: «اعلم أن القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر، فيقصر المبتدأ تارة على الخبر، والخبر على المبتدأ أخرى، يجري بين الفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين، وبين الحال وذي الحال، وبين كل طرفين، وأنت إذا أتقنته في موضع ملكت الحكم في الباقي»[53]، ويتضح من ذلك أن القصر ظاهرة لغويّة كثيرة الكلام، تختلف وتتعدد بحسب إرادة المتكلم.

وقدم السكاكي طرق القصر انطلاقا من المفهوم البنيوي المتمثل في قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة، ومن المفهوم التداولي المتمثل في الإفراد والقلب، ومن المفهوم الأول بين أدوات القصر وهي: النفي بعد الإثبات، والاستثناء بعد النفي، و(إنما)، والتقديم والتأخير، كما بين أن القصر إمّا أن يكون قصر الصفة أو يكون قصر

الموصوف على الصفة، وأمّا المفهوم الثاني فقد أشار فيه أن إثبات أحد العنصرين (الصفة والموصوف) نفي الآخر يكون لغرض تداولي يتمثل في الإفراد وذلك عند ما يعتقد المخاطب مشاركة الصفتين أو الموصوفين، وفي القلب ويكون عند ما يعتقد المخاطب إثبات عكس المذكور[54].

ويؤكد القزويني أن القصر يكون بين المبتدأ والخبر كما «يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما، ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء وقل تقديما بحالها، نحو: ما ضرب إلاّ عمرا زيد، وما ضرب إلاّ زيد عمرا، لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، ووجه الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أوجب منه شيء بالا جاء القصر، وفي (إنما) يؤخّر المقصور عليه، تقول: إنما ضرب زيد عمرا، ولا يجوز تقديم على غيره للإلباس»[55]، وقد يتم العدول عن الأصل فينزل المعلوم منزلة المجهول، وينزل المجهول منزلة المعلوم لأغراض تداولية، ففي قوله تعالى: ﴿إنما نحن المصلحون﴾[56]، ادعي المنافقون أن كونهم مصلحين واضح جلي، فردّ على دعواهم هذه بقوله ﴿ألا إنّهم هو المفسدون﴾[57]، من جعل الجملة إسمية واقتران الخبر بالألف واللام والفصل بين طرفي الاسناد بضمير مما يدل على القصر والتوكيد[58].

خامسا–الوصل والفصل:

ومن قضايا التركيب في البلاغة العربية ثنائية الفصل والوصل وهي معرفة مواقع العطف والاستئناف، والاهتداء بكيفية إيقاع العطف في مواقعه، أو تركه عند عدم الحاجة إليه، وتربط هذه الثنائية بين مستويين من التركيب: وهما والجملة والنص، فإذا كانت الجملة تستند على علاقة الإسناد في أداء مهمتها فإن النص يستند في إداء وظيفته على كل من الاتساق ولانسجام من جهة، وعلاقتي الربط والارتباط في لبناء التركيبي، وقد حاول بعض العلماء التفريق بين نوعين من الجملة سماهما الجملة النظامية والجملة النصية، فالنوع الأول يؤدي وظيفته بعيدا عن مقتضيات السياق، والثاني يدخل ضمن ما عرف بـ«نحو النص» ويتسم بالاتصال مع جملة أخرى ، حيث يحتويه نص وينجز في مقام وله مدلول داخل السياق[59].

ولاعتماد مظهري الفصل والوصل على الأدوات الرابطة جعل البلاغيين يتجاوزون في تحديد وظائفها من مستوى الجملة إلى ما وراءها من دلالات سياقية، وذلك لقدرتها على الربط بين الجمل والمفردات، ومن ذلك ما أكده العسكري في نصّ ينسبه إلى المأمون حيث يقول: «إن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام»[60]، وفي موضع آخر يقول: «وإذا نزع الكلام إلى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه، فافصل بينه وبين تبيعته من الألفاظ، فإنك إن مزقت ألفاظك بغير ما يحسن أن تمزق به نفرت القلوب عن وعيها، وملته الأسماع واستثقلته الرواة»[61]، وتتحدد من هذين النصّين أهمية الفصل والوصل ومواضعهما في النص وعلاقتهما الدلالية والتداولية، وأما الجرجاني فقد بين أن الفصل والوصل محكومان بمجموعة من المبادئ والأسس تجعلهما معلما من معالم اتساق، وتنطلق هذه الأسس من العلاقة النحوية «التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو بين التأكيد والمؤكّد، أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محل لها من الإعراب، وتمييزهم بين عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة»[62]،

وقد استثمر الجرجاني هذه المعطيات لقصد مقاربة الفصل والوصل بلاغيا، كما تنطلق هذه المبادئ من الأساس المعنوي كمعنى الجمع الذي يفسر «بين جملتين لا محل للمعطوف عليها من الإعراب، إذ لما كان مبرر العطف بين جملتين هو وجود حكم مشترك بينهما، والحكم في هذه الحالة منعدم، اقترح الجرجاني البحث عن علة تبرر العطف، وقد وجدها فيما يسميه «معنى الجمع»»[63]، مثل: زيد قائم وعمرو قاعد، ويرى الجرجاني أن مبرر العطف هو «إما أن زيدا كائن بسبب من عمرو، وإمّا أن زيدا وعمرا كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأول شيئا ليس عناه أن يعرف حال الثاني»[64]، وقد يكون المبرر دلاليا للعطف إذا كان الخبر عن الثاني مضادا للخبر الأول، أو تداوليا إذا كانت الواقعتان متضامنتين عقليا بالنسبة للأمم التي أسست نظاما من القيم تنسب إلى بعضها صفة الإيجاب، وإلى الأخرى صفة السلب، فيتم الحث على التمسك بالقيم الإيجابية ونبذ السلبية[65].

ومما يدخل في مفهوم المبادئ المعنوية للعطف ما سمي بـ«قياس العطف على الشرط والجزاء»، وقد وصفه الجرجاني بقوله: «ومما يقل نظر الناس من أمر العطف هو أن يؤتي بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان»[66]، مثل قول الشاعر:

تَولَّوْا بَغْتَةً فَكأنَّ بَيْنا ً تَهيِّبني فَفَاجَأَني اغْتِيالا [67]
فَكانَ مَسِيرُ عِيْسِهمُ ذَمِيلاً وسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمالا

ويرى الجرجاني أن قوله «فكان مسيرُ عيسِهم» معطوفٌ على «تولَّوا بَغتةً» دونَ ما يليهِ من قولِه: «ففاجأني»، ويرى أن سببُ العطف راجع إلى ما بين الجملةَ المعطوفةِ أخيراً وبين المعطوفِ عليها الأولى من ارتباط في المعني فكأنَّ الثانية مسبَّبٌ والأُولى سَبَبٌ، ويهدف في تحليله للبيتين إلى بيان ما بينهما من ارتباط وثيق في المعنى، ما يدل على أن العطف قد يتجاوز ما بين جملتين لتكون بين مجموع جمل وأخرى[68].

وقد أبدى الجرجاني اهتمامه بالعلاقات التي تربط بين الجمل بعضها ببعض بواسطة أدوات العطف، كما أشار إلى قيمة هذه العلاقة التي قد تكون خفية بحيث لا تعتمد رابط شكلي ظاهر، وذلك إذا كان معنى الجملة الأولى مسببا لمعنى الثانية أو كانت الثانية مؤكدة للأولى[69]،

وإذا كان الجرجاني قد انطلق من مقدمات وتحاليل دلالية نحوية لتصنيف أحوال الجمل في عطف بعضها على بعض أو عدم عطفها، فإن السكاكي قد أخذ منهجا مغايرا، إذ انطلق من مسلمة مفادها أن العلاقة بين الجمل على ثلاثة أصناف، إما أن تكون العلاقة بين جملتين اتحاد وارتباط بحكم التآخي، أو يكون بينهما تباين مباينة الأجانب، لانقطاع الوشائج بينهما، أو تكون العلاقة متوسطة، أي بين بين، وهذه الأحوال الثلاثة هي مدار الفصل والوصل عند السكاكي، ويحتاج البلاغي في استيعابها إلى معرفة أصول نحوية يعتمد ها العطف في البلاغة، ويتمثل الأصل الأول في معرفة موضع العطف الذي يقتضي من المستعمل التمييز بين نوعين من الإعراب، إما أن يتبع إعراب الأول الثاني وإما ألاّ يتبعه، ويمثل

النوع الأول كل من البدل والعطف والتأكيد والبيان، إذ أن التابع هو المتبوع، وأما الأصل الثاني فيتمثل في معرفة معاني العطف وفوائدها، وبخاصة (الواو) إذا كانت على مشاركة المعطوف والمعطوف علية في الحكم الإعرابي أم لا. وأما الأصل الثالث فهو معرفة أن «كون العطف بالواو مقبولا لا مردودا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة»[70].

ومن المبادئ المعنوية لثنائية الفصل والوصل حسب قراءة محمد خطابي لمقاربة السكاكي النقاط الآتية:

1- مبدأ أمن اللبس فيميز في حالة الفصل فيه بين حالتين أحدهما الاحتياط والآخر الوجوب، ومن دواعي الفصل «ان يكون للكلام السابق حكم، وأنت لا تريد تشرك الثاني في ذلك فيقطع»، وقد مثل السكاكي لذلك بقول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا، أراها في الضلال تهيم [71]

فقوله «أراها في الضلال تهيم» لو عطفت بالواو لاعتقد القارئ أنها تدخل ضمن مظنونات سلمى لكن الحقيقة أنها تمثل ردّا على دعوى سلمى ووهمها.

وأما الحالة الأخرى فهي الوجوب أي أن الفصل واجب فيمثله السكاكي بقوله تعالى:﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[72]، يذكر أن قوله ﴿الله يستهزئ بهم﴾ مفصول عن الآية السابقة، والسبب في أنه في حالة ما لو عطف، فإما أن يعطف على جملة «قالوا» وفي هذه الحالة تكون جملة ﴿الله يستهزئ بهم﴾ مشاركة لها في اختصاصها الظرفية أي أن استهزاء الله بهم يكون حينما يخون بشياطينهم، وهو غير مراد، وإما أن يعطف على جملة ﴿إنما نحن مستهزئون﴾، وفي هذه الحالة سيشاركه في حكمه وهو كون قوله تعالى ﴿الله يستهزئ بهم﴾ من قول المنافقين[73].

2-مبدأ نقصان المعنى، يستخدم السكاكي (الإبدال) ومفاده «أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد...فيعمد المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد»، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الطويل):

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلاّ فكن في السر والعلن مسلما[74]

فصل الشاعر «لا تقيمن» عن «ارحل» لشعوره أن أمره لا يؤدي تمام مراده فأنزله منزلة كلام ناقص، لذا أردفه بالنهي «لا تقيمن عندنا» ليكون الكلام مؤكدا وتاما، فالثاني يتضمن معنى الأول[75].

3-مبدأ الإيضاح (الخفي/الجلي)، ومفاده «أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة»، هذا المبدأ يساعد على إدراك العلاقة الوطيدة التي تنظم الخطاب رغم غياب الروابط الشكلية، فعلاقة الكلام اللاحق بالسابق علاقة تجلية وتوضيح، ومن قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾[76]، فورد لفظ «قال» ما بعد لتوضيح لفظ «فوسوس»، فإذا كان المتلقي يعرف أن الوسوسة لا يمكن إلا أن تكون فعلا قبيحا

منكرا، ورغم كل ذلك فإن تحديد الفعل المترتب عن الوسوسة تحديدا مضبوطا، وهو قوله (هل أدلكم على شجرة الخلد وملك لا يبلى) جاء لتوضيح هذا الفعل وبيان ما خفي منه.

الخاتمة:

توصل الباحث في هذه المقالة إلى النقاط الآتية:

1. أن مفهوم التركيب من الناحية اللغوية يشمل كل عنصر مركب من الأشياء المتعددة المختلفة سواء وقع بينها انسجام أو لم يقع، بينما يتطلب التركيب في المفهوم الاصطلاحي الانسجام والتأليف.

2. أن علماء البلاغة معظمهم عنوا[77] بالبنية التركيبية في كل مظاهرها وأحوالها، وتتبعوا هذه المظاهر في مختلف النصوص الأدبية على اختلاف أجناسها.

3. أن الدرس البلاغي في نطاق البنية التركيبية لغوي في الأساس، وأن مظاهر التركيب ليس إلا عدولا عن المعيار القانوني لنظام اللغة القياسية، حيث يترتب على هذا العدول قيم تداولية بلاغية.

الهوامش:

(1) –إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، مادة (ركب)

(2) – ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ ولا عدد طباعة مادة (ركب)

(3) – إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات حامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1425هـ – 2004م(1 / 368)

(4) – ينظر: إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، «التركيب بين القدامى والمحدثين»، (الأثر) مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، ع–9، ماي،2010م، ص: 33

(5) – مبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م ص:107.

(6) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة (1 / 77)

(7) – أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 8.

(8) –أبو محمد الفتح بن أحمد بن خاقان أمير شاعر وأديب عينه المتوكل وزيرا في الدولة العباسية وقتل مع المتوكل.

(9) – مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 107.

(10) – الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1385هـ – 1965م، 1/ 131.

(11) – ولعل لو وصل إلينا كتابه «نظم القرآن» لاتضحت هذه المعالم بصورة أكثر وضوحا ولتثبيت خطوطه وصورته.

(12) – ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهر، ط2، 1973م. ص: 3 وما بعدها.

(13) – بنظر: محمد العمري، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص: 145.

(14) – أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ بيروت، 1406هـ–1986م. – (1 / 8)

(15) – أبو هلال العسكري، المرجع نفسه – (1 / 161)

(16) –عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 382.

(17) –السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص:163 –164.

(18) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص: 483.

(19) – ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 234/2.

(20) – المرجع نفسه، 255/2.

(21) – العلوي (الإمام يحي بن حمزة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، 1914م، 33/2.

(22) – حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، 1981م، ص: 418.

(23) – ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مجلة عالم المعرفة مجلة علمية محكمة تصدر في دولة الكويت، 1992، ص: 180.

(24) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 106.

(25) – ينظر: وليد مراد، نظريّة النظم وأهميتها في الدراسات اللغوية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ – 1983م، ص: 66.

(26) – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 121

(27) – ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 219.

(28) – سورة يوسف: [31]

(29) – ينظر: أبو يعقوب السكاكي، المصدر السابق، ص: 196

(30) –ينظر: ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، 210/2.

(31) –عبد الحكيم راضي، من آفاق الفكر البلاغي عند العرب، مكتبة الاداب، القاهرة، ط1، 2006م، ص: 39.

(32) –عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 146.

(33) –ابن الأثير، المثل السائر، 255/2ز

(34) –إبراهيم بن منصور التركي، (العدول في البنية التركيبية قراءة في التراث البلاغي) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية آدابها، ج19، ع40، ربيع الأول 1428هـ، ص: 562

(35) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:125.

(36) –ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 149.

(37) –الإمام فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر/ بيروت، ط1، 2004م ص: 213.

(38)– المرجع نفسه، 127.

(39) – المرجع نفسه، ص: 131.

(40) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، 195/2.

(41)–ينظر: بدر الدين محمد بن الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون عدد الطبع ولا تاريخه، 51/3

(42) – [العنكبوت: 20]

(43) – [العنكبوت: 19]

(44) – ينظر: ابن لأثير، المثل السائر، 194/2.

(45) – أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 197 -198.

(46) – ينظر: المرجع نفسه، ص: 198.

(47) – أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 288.

(48) –عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 329-330.

(49) –المرجع نفسه، ص:330.

(50) – البقرة، [11]

(51) –ينظر: وليد مراد، نظرية النظم وقيمتها وأهميتها في الدراسات اللغوية، ص: 100.

(52) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 329

(53) – أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص:288.

(54) – ينظر: المرجع نفسه، ص، 289 وما بعدها.

(55) –الإمام القزويني، التلخيص في وجوه البلاغة، شرحه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ص: 148 – 150.

(56) – البقرة، 11

(57) – البقرة، 12.

(58) – ينظر، الإمام القوريني، ألإيضاح في علوم البلاغة، ص: 20، وينظر: إبراهيم منصور التركي، العدول في البنية التركيبية: قراءة في التراث البلاغي، ص:577.

(59) – ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م، ص: 99 وما بعدها، ومحمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 19991م ص: 15 – 18.

(60) – أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 438.

(61) – المرجع نفسه، ص: 440.

(62) – محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 100.

(63) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 222.

(64) – المرجع نفسه، ص:224

(65) – ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 102 –104.

(66) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 244.

(67) –شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ –1986م 334/4.

(68) –ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:244 – 245.

(69) –ينظر: المرجع نفسه، ص: 227.

(70) – أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 251.

(71) –هذا البيت اختلف في نسبته فهو مجهول القائل ويرى بعض أنّه لأبي تمام، وينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، ص:124، محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، بيروت، 1418هـ–1997م، ص:111

(72) –[البقرة: 14، 15].

(73) –ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص:262، وينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 113.

(74) –هذا البيت بلا نسبة ورد في الشواهد النحويّة، ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 266، الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، ص:122، محمد خطابي، لسانيات النص، ص:114.

(75) –ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 266.

(76) – [طه: 120]

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن منصور التركي، (العدول في البنية التركيبية قراءة في التراث البلاغي) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية آدابها، ج19، ع40، ربيع الأول 1428هـ.

2. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات حامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1425هـ – 2004م.

3. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 234/2.

4. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهر، ط2، 1973م.

5. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ ولا عدد طباعة.

6. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

7. أبو محمد الفتح بن أحمد بن خاقان أمير شاعر وأديب عينه المتوكل وزيرا في الدولة العباسية وقتل مع المتوكل.

8. أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ بيروت، 1406هـ-1986م.

9. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

10. الإمام القزويني، التلخيص في وجوه البلاغة، شرحه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ص: 148 – 150.

11. الإمام فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر/ بيروت، ط1، 2004م.

12. إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، «التركيب بين القدامى والمحدثين»، (الأثر) مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ع-9، ماي،2010م.

13. بدر الدين محمد بن الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون عدد الطبع ولا تاريخه.

14. الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1385هـ – 1965م.

15. حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، 1981م.

16. سعيد بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م

17. السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

18. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مجلة عالم المعرفة مجلة علمية محكمة تصدر في دولة الكويت، 1992.

19. عبد الحكيم راضي، من آفاق الفكر البلاغي عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006م.

20. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

21. العلوي (الإمام يحي بن حمزة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، 1914م.

22. مبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م .

23. محمد العمري، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1999.

24. محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 19991م .

25. مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة، دار الكتب العلمية، بيروت.

26. وليد مراد، نظريّة النظم وأهميتها في الدراسات اللغوية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ – 1983م.